الرقابة المصرفية ودورها في الحد من مشكلة الديون المتعثرة والمعدومة في العراق للمدة (٢٠٠٨_٢٠١٨) *

الباحثة : سلمى جذلان خليل الإبراهيم أ.د. عبد الرضا فرج بدراوي

جامعة البصرة / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الرقابة المصرفية مع تحديد الآليات والإجراءات اللازمة لنجاحها للحد من الديون المتعثرة والمعدومة وتعزيز دور المصارف وزيادة قدرتها التنافسية مع تقديم مقترحات للحد من مشكلة الديون المتعثرة والمعدومة . إذ تم اختيار عينة من المصارف العراقية الحكومية والخاصة البالغة (٨) مصارف ولسلسلة زمنية مختارة لمدة (١١) عاماً ابتداءً من (٢٠٠٨ لغاية عام ٢٠١٨) . انطلقت الدراسة بفرضيتين من خلال العلاقة ما بين المدينين وأثرها في الديون المتعثرة والمعدومة زيادة أو نقصان ، وعزز الباحثان الأساليب الإحصائية والقياسية المستخدمة بمقابلات مع المتخصصين في البنك المركزي والمصارف التجارية الأخرى . وتوصلت إلى مجموعة من الاستنتاجات من بينها : تمثل مشكلة الديون المتعثرة والمعدومة ظاهرة خطيرة تواجهها المصارف التجارية العراقية وقد تسببت في خسائر مالية لبعض منها وتصفيتها ، وتتنبأ الرقابة المصرفية بنقاط الضعف في الأداء المصرفي ومن ثم تتنبأ بحدوث التعثر في الديون التي تؤدي إلى حدوث مشكلات وأزمات في القطاع المصرفي ، ولا سيما أن للمدينين تأثيراً في الديون المتعثرة والمعدومة ،من حيث العلاقة الطردية بينهما ، فعند زيادة المدينين بدون اتخاذ إجراءات رقابية وضمانات معتمدة قوية يؤدي إلى زيادة تلك الديون ، وعند انخفاض حجم المدينين نلاحظ انخفاض الديون المتعثرة والمعدومة ، بمعنى وجود علاقة طردية بينهما .

الكلمات المفتاحية للبحث / الديون المتعثرة ، الديون المعدومة ، الرقابة المصرفية ، حوكمة المصارف ، إدارة المخاطر

* بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة – دور الرقابة المصرفية في الحد من الديون المتعثرة والمعدومة في العراق للمدة (٢٠٠٨ – ٢٠١٨)

The problem of Distressed Debt in Iraq and the role of banking supervision to reduce them for the period (2008-2018)

Salma Jathlan Khalil Al Ibrahim
Prof.Dr. Abdel Reda Farag Badrawi
University of Basra
College of Administration and Economics / Department of Banking and Financial Sciences

Abstract

This study aims to analyze the role of banking supervision in reducing distressed debt by identifying the mechanisms and procedures necessary for the success of banking supervision, enhancing the role of banks and increasing their competitiveness while submitting proposals to reduce the problem of destressed and known debts. As a sample of Iraqi governmental and private banks was selected, amounting to (8) banks and a selected time series for a period of (11) years, starting from 2008 until 2018, and the study started from two hypotheses through the relationship between debtors and their impact on destressed, increased and decrease debts. The researcher supported the statistical and standard methods used by interviews with specialists in the Central Bank and other banks. The study reached a set of conclusions, The problem of bad and bad debts is a dangerous phenomenon faced by Iraqi commercial banks and may cause financial losses and bankruptcy and liquidation of some of them , Banking supervision predicts weaknesses in banking performance and then predicts the occurrence of delinquency in debts that lead to problems and crises in the banking sector , Debtors have an impact on bad and bad debts. When the debtors increase without taking strong supervisory measures and guarantees, it leads to an increase in bad and bad debts, and when the volume of debtors decreases, we notice a decrease in bad and bad debts.

Keywords: Distressed Debt ،Banking Supervision, Bad Debt, Bank Governance, Risk Management

المقدمة

تشكل الرقابة المصرفية إحدى الأدوات المهمة لتحقيق الاستقرار المالي وخلق قطاع مصرفي قوي وسليم ليحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين وأن للرقابة المصرفية دوراً كبيراً في الحد من ظاهرة الديون المتعثرة ومعالجتها إذ تعد الديون عبئا قد يسبب مشكلة للمصارف لما لها من أثر سلبي في الإيرادات والسيولة ومن ثم الربحية والأداء برمته ، ولأن عدم معالجة هذه الديون ومواجهتها سيؤدي بالنهاية إلى خسارات كبيرة ومتتالية للقطاع المصرفي وزيادة نسبة المخاطرة وسينجم عنه انخفاض الثقة وحجم الودائع بالنسبة للعملاء مما يترتب عليه انخفاض حجم التسهيلات الإئتمانية الممنوحة ، الأمر الذي يدفع المصارف إلى دراسة سياساتها وإجراءاتها الإئتمانية والرقابية لتتناسب مع المتغيرات والمحافظة على أموال المودعين وحقوق المساهمين .

أولاً : أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الآتي :

أ– تحقيق الاستقرار المالي الذي تسعى الرقابة المصرفية إليه وخلق قطاع مصرفي قوي وسليم .

ب– تحديد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع مبالغ الديون المتعثرة والمعدومة

جـ – تقديم مقترحات بآليات وإجراءات لتعزيز الرقابة المصرفية .

ثانياً : مشكلة الدراسة

تتمثل في ارتفاع مبالغ الديون المتعثرة والمعدومة بسبب ضعف الرقابة المصرفية وآلياتها المعتمدة ، وفي الوقت نفسه يشير إلى ثغرات في الاجراءات وزيادة احتمالية تعرض هذا المصرف أو ذاك إلى مخاطر في التحوط ومن ثم يشكل تهديداً لدوره

وأدائه وزيادة كلف الخدمات التي يقدمها ، مما يقلل من الأرباح المتحققة وضياع حقوق المودعين ويقلل من قدرته التنافسية مع مصارف اخرى .

ثالثاً : أهداف الدراسة

تتلخص أهداف الدراسة بالآتي :

أ- تسليط الضوء على الرقابة المصرفية وتحديد الآليات والإجراءات اللازمة لنجاحها .

ب- تعزيز دور المصارف (عينة الدراسة) وزيادة قدرتها التنافسية

جـ - تقديم مقترحات للحد من مشكلة الديون المتعثرة والمعدومة .

رابعاً : فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على اختبار فرضيات العدم التالية :

الفرضية الرئيسة الأولى : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين الرقابة المصرفية على المدينين والديون المتعثرة والمعدومة .

الفرضية الرئيسة الثانية : لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للرقابة المصرفية على المدينين في الديون المتعثرة والديون المعدومة.

خامساً : مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة بالقطاع المصرفي في العراق ، وتم اختيار عينة الدراسة بواقع (٨)مصارف هي (الرافدين ، الرشيد ، بغداد ، الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ، الأهلي العراقي ، الاستثمار العراقي ، الخليج التجاري ، المتحد للاستثمار).

سادساً : الحدود الزمانية والمكانية للدراسة

أ– الحدود الزمانية : تتمثل عينة الدراسة في السنوات التي اعتمدتها على وفق سلسلة زمنية للمدة من (٢٠٠٨ –٢٠١٨) .

ب– الحدود المكانية : تتمثل عينة الدراسة في مجموعة من المصارف العراقية الحكومية والخاصة بنحو ٨ مصارف .

سابعاً : خطة الدراسة

سنوزع هذه الدراسة على ثلاثة مباحث نخصص المبحث الأول للإطار المفاهيمي للرقابة المصرفية والديون المتعثرة والمعدومة ، والمبحث الثاني للجانب العملي ، أما الفصل الثالث فللاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للرقابة المصرفية والديون المتعثرة والمعدومة

أولاً : الإطار المفاهيمي للرقابة المصرفية

١– مفهوم الرقابة المصرفية

تعني الرقابة المصرفية أنها مجموعة من الوسائل التي تتخذها الهيآت الرقابية المصرفية ، وفي مقدمتها البنوك المركزية من اجل الحفاظ على سلامة أصول المصارف واحتفاظها بنسبة جيدة من السيولة مع تحقيق أرباح عادلة ومعقولة لحماية للاقتصاد الوطني من أية أزمات وانحرافات من جهة ، وحماية أصحاب الودائع والمساهمين من جهة أخرى .**(ابراهيم ، ٢٠١٧ : ١٨٤)**. وبمعنى أضيق تعني الرقابة وظيفياً الامتثال لجميع المعايير القانونية من موافقة الإدارة إلى انتهاء العمليات المصرفية وبمعنى أوسع يشمل مفهوم الرقابة المصرفية مؤسسياً هيآت الدولة المسؤولة عن الرقابة المصرفية جميعاً. **(Wellerdt,2015 : 27)** وعرفت على أنها

فحوصات منتظمة داخلية وخارجية للتحقق من سلامة المصرف من حيث قدرتهُ على تحقيق الأهداف الموضوعة والرقابة المصرفية تنفذ اللوائح المقرة للعمل من خلال مجموعة من الأنشطة التأديبية مثل (الإقناع الأخلاقي أو الغرامات أو السجن أو حتى إلغاء تراخيص المصرف) ، ويمكن أن تكون وكالة مستقلة أو إدارة محددة داخل وزارة المالية أو البنك المركزي . **(hotorl and wendschlag ,2019 : 215)**

٢- أهداف الرقابة المصرفية

إن الهدف الرئيس من الرقابة المصرفية يكمن في الحفاظ على الاستقرار وصيانة الثقة الموضوعة من الزبائن في النظام المالي . وبدوره يرتبط بكل من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية المطبقة ، والإطار القانوني الحاكم للممارسة المصرفية في كل دولة .(**Bank for International Settlements, 2015:8)** كما أن الهدف من الرقابة المصرفية يتمثل بالحفاظ على سلامة المصارف ، وتعتمد سلامة المصرف على مركزه المالي فيما إذا كان مركزه المالي قوياً أم ضعيفاَ. وبناءً على ذلك ، فإن المنظور الإشرافي تَطلُعي ويأخذ العديد من العوامل في الاعتبار ، بما في ذلك ما إذا كانت المخاطر تُدار بشكل مناسب ، وأن نموذج الأعمال قابل للتطبيق ، ويلتزم المصرف باللوائح المعمول بها.(**Fandl ,2018 : 97)** من أجل توفير الرقابة المصرفية والتنظيم في الوقت الفعلي ينبغي الكشف المبكر عن الضرورات الاحترازية والثغرات وأوجه القصور في التشريع. وستكون المؤسسات قادرة على الاستجابة للتغيير التنظيمي بأقل جهد وتكلفة في المستقبل.(**Bauerfeind and Prima , 2019: 198)**

٣- مستويات الرقابة المصرفية

إن تطبيق الرقابة يكون على عدة مستويات والتي تعتمد على مدى دقتها وشموليتها ، إذ يعتمد نجاح المصرف في تحقيق أهدافه إلى حد كبير على سهولة الاتصال وسرعته الذي يتم بين مختلف وحداته . وتقسم الرقابة إلى عدة مستويات وهي :

أ- الرقابة على مستوى الفرد

يسعى هذا النوع من الرقابة إلى تقييم أداء الفرد العامل ومعرفة مستوى كفاءته في العمل وسلوكه من خلال مقارنة أدائه بالمعايير الخاصة لذلك الأداء ومنها (تقارير الأداء التي يعدها رؤساء العمل عن مرؤوسيهم وميزانية الحوافز لمتوسط عدد الموظفين لتوضيح حصة الحوافز لكل عامل) ، وهي بمثابة محاولة لزيادة مهارات الأفراد من أجل تدريبهم وتحفيزهم على اتخاذ بعض الإجراءات التصحيحية لضمان استقرار مستوى الأداء. **(Barth et al ,2011:25)**

ب- الرقابة على مستوى الوحدة الإدارية

يسعى إلى قياس وتقييم الإنجاز الفعلي لإدارة وحدة أو قسم إداري بهدف معرفة مدى كفاءته في أداء واجباته من ناحية وتحقيق الأهداف المطلوبة منه من ناحية أخرى . ويقوم على أساس (مقارنة الأداء الكلي للأقسام المختلفة العاملة في القسم مع الواجبات والمسؤوليات الموكلة إليه) و(حصر الانحرافات إن وجدت) و(تحديد أسباب العلاج اللازم لها) . **(European Central Bank, 2014:9)**

جـ – الرقابة على مستوى المؤسسة

هي محاولة لتقييم الأداء العام للمؤسسة وأجزاء مهمة منها خلال مدة زمنية معينة ، وبناءً عليه ، يتم تحديد مدى نجاحها كوحدة واحدة في تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً وإلى أي مدى يتم تحسين الأداء العام لأنشطتها ، وتكمن معاييرها في (معدل العائد على الاستثمار والربحية) و(حصة المؤسسة في السوق). **(إبراهيم ، ٢٠١٧ : ٩٧، ٩٦)** أما في حالة الفشل في تلبية معايير الرقابة على مستوى المؤسسة ، فيمكن معالجتها عن طريق إعادة تصميم الأهداف ، ووضع الخطط ، والتغييرات في الهيكل التنظيمي.**(Davis and Obasi,2009:5-6)**

٤– خطوات الرقابة المصرفية

تختلف الأنظمة الرقابية نظراً لاختلاف الأهداف والأغراض والمواقف ولذلك لا يوجد نظام رقابي أمثل يمكن استخدامه في جميع الحالات ولكن يمكن القول إن مثل هذه الأنظمة لها مجموعة من الخطوات الأساسية هي :

أ– وضع المعايير

من المنطقي، أن الخطوة الأولى في عملية الرقابة هي وضع الخطط التي تختلف في درجة تفاصيلها وتعقيدها ، ونظراً لأن المديرين لا يمكنهم ملاحظة كل شيء، فأنه يجب أن توضع معايير ، فالمعايير هي نموذج أو مستوى الأداء المطلوب تحقيقه وهي النقاط المختارة من برنامج الخطة الكلية التي يتم فيها قياس الأداء لكي يعطي المديرون الإشارات التي توضح لهم كيف تسير الأمور بدون الحاجة إلى مراقبة كل خطوة في تنفيذ الخطط ، وتحتاج الإدارة إلى وضع معايير الأداء لجميع الانشطة التي تمارس في المؤسسة.**(حسن، ٢٠١٩: ١٠٢)**

ب- **قياس الأداء**

يتمثل الأداء المصرفي في قدرة الأخير على تحقيق الأهداف والغايات، التي تختلف باختلاف التوجهات الإستراتيجية للمصارف، ورؤى إدارتها، وطبيعة البيئة التي تعمل فيها. فضلاً عن أنه مقياس للوضع الذي يوجد فيه المصرف أو النتائج المتحققة نتيجة القرارات الإدارية، وأن المقياس المختار يمثل تلك النتائج سواء أكانت جيدة أم سيئة. **(داود وآخرون،٢٠١٧: ٧١).**

جـ – **مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير لتحديد الانحرافات**

تتمثل هذه الخطوة بمقارنة الأداء الفعلي بالمعايير الموضوعة إذ تعتمد بدرجة كبيرة على طبيعة المعلومات التي تم تجميعها من المدير والتي تمكنه من تقييم الأداء وحساب الانحرافات والكشف عن نقاط القوة والضعف ومن ثم تقدير ما إذا كانت الانحرافات في ضمن الحدود المسموح بها أم تحتاج إلى بعض التصحيح ؟ **(الزعبي و دودين ، ٢٠١٥ : ٣٣٣)**

د- – **اتخاذ الإجراءات التصحيحية**

في هذه الخطوة ، يتم توضيح ما إذا كانت المعايير قد وضعت بطريقة تعكس هيكل التنظيم وتعبر عنه بشكل صحيح ، وفي الوقت نفسه إمكانية قياس الأداء على وفقها ، من أجل تصحيح الانحرافات وتطبق الإجراءات التصحيحية .**(Nieto and Wall ,2006:3-4)** لذلك في حالة وجود إنحراف في الأداء فيجب إتخاذ التدابير التصحيحية من خلال البحث عن الأسباب التي أدت إلى الإنحراف من خلال تشخيصه من جوانبه المختلفة ، ببيان هل كان عن طريق الصدفة أو بسبب خطأ في تطبيق العمليات؟ بغية العمل على علاجه وتصحيحه من ناحية ، ولتقوم المؤسسة

بتحديد أهداف واقعية في المستقبل عن طريق تعديل الأهداف أو الأساليب من ناحية أخرى .**(European Central Bank, 2014:9)**

ثانياً : الإطار المفاهيمي للديون المتعثرة والمعدومة

١- مفهوم الديون المتعثرة والمعدومة

تعرف الديون المتعثرة على أنها : تسهيلات إئتمانية بأنواعها جميعاً التي حصل عليها العميل من المصرف ولم يقم بسدادها في مواعيد استحقاقها لذلك ، يتحول الدين من التسهيلات الائتمانية الجارية إلى أرصدة مدينة راكدة ، فالديون المتعثرة هي تلك الديون التي لا تدر عائداً . **(رزق ، ٢٠١٠: ٣٦)** أو تعرف بأنها تلك القروض أو الإعتمادات المستندية التي لا تتم خدمتها بشكل جيد من العملاء عند استحقاقها ، أي أنها تؤخر أو تتخلف عن سداد القرض . **(Samuel,2015:34)** ونفهم أنها الديون التي لم ينقطع الأمل في تحصيلها نهائياً لعدم سدادها في الوقت المناسب بسبب عدم قدرة المدين على السداد لظروفه المالية والتجارية السيئة ، مما يدعو إلى الشك في التحصيل من كل أو بعض هذه الديون وينطوي على عبء محتمل. **(سلمان ،٢٠١٤ : ٣٠٣)**

اما الديون المعدومة فتعرف على أنها ديون لم يستطع المصرف استردادها ، لكنه يواصل ملاحقة المدينين فيه لسدادها في حال ظهور أي أموال . **(Alsharari et al 2018:122)** أو أنها مبلغ القرض الذي لا يحتمل أن يدفعه المقترض كما هو متفق عليه في البداية بين المقترض والمقرض إذ يتم شطبه من المُقرض ، أي أن المُقرض يزيل هذا المبلغ من الميزانية العمومية . أو أنه هو دين غير قابل للتحصيل ،عادة ما يكون نتاج تعرض المدين إلى الإفلاس ، والديون المعدومة هي موجودات غير عاملة. **(Fredriksson and Frykström,2019:11)** وتفهم على انها الحسابات المستحقة القبض التي لا يتم تحصيلها لأسباب مختلفة في بعض الأحيان يتهرب العملاء ببساطة من السداد وتكون تكلفة ملاحقتهم أكثر من المبلغ القابل للاسترداد ، وفي بعض الأحيان يصبحون مفلسين ، وأحياناً يصبح الدين مقيداً بالزمن

وما إلى ذلك. يتم شطب الديون المعدومة من الحسابات بمجرد تحديدها وذلك لأن الشركة لا تتوقع فوائد اقتصادية مستقبلية منها لأنها لم تعد أصلًا. **(Lessambo,2018:55)**

٢- أسباب الديون المتعثرة

إن وجود الديون المتعثرة من الأمور الطبيعية في الحسابات المصرفية ، إلا انها يجب أن تكون بالنسب المتعارف عليها دولياً التي تتراوح من (٣- ٥ %) من حجم القروض والتسهيلات الائتمانية . **(محمود ،٢٠١٧: ١٣١)** وتتمثل أسبابها في:

أ- أسباب تتعلق بالعميل (المقترض)

قد يحدث التعثر نتيجة استخدام القروض في غير الغرض الذي منح من أجله أو في غير أغراض المشروع . وسبب ذلك يعود إلى إخلال العميل بعنصر الثقة وذلك بعدم استخدام القرض في المجال الذي أخذ من أجله ، وقدرة العميل على تسيير هذه الأموال . **(لطفي ،٢٠١٧: ٧)** ومن أسباب التعثر التي تخص العميل قد يكون تعثر وضعه المالي وتعسره بسبب تغيرات النشاط الاقتصادي عموماً ، وفي مجال نشاط العميل نفسه بشكل يجعل وضعه المالي متعسراً يتعذر معه تسديد التزاماته تجاه المصرف ، وهو ما يدفع بعض العملاء إلى إشهار إفلاسهم لحمايتهم من المتطلبات المالية . **(عبد الجبار وسعيد ، ٢٠١٦: ٣٧٥)** أو قد يحدث بسبب التوسع غير العقلاني في الاستثمارات التي تفوق طالب القرض وعدم توافر الكفاءة الإدارية والفنية .**(ياسين ، ٢٠١٥: ٢٧٧)**

ب- أسباب تتعلق بالمصارف

إن ضعف إدارة مخاطر الائتمان والمقترضين المقبولين بسهولة ، يتسببان في حدوث الديون المتعثرة تحت تقييم الائتمان ، بمعنى آخر أن الإدارة كانت تُقيم بشكل سيء الجدارة الائتمانية للمقترض وقدرته على سداد الدين والمخاطر المرتبطة به. لذلك إن لضعف تحليل الائتمان وعدم كفاية إدارة المخاطر تأثيراً في الديون المتعثرة. و أن مراقبة الائتمان لها دور كبير في منع حدوث ديون متعثرة الأداء. إذ إن المراقبة

الصارمة والتحكم في المشروعات هو الأساس للحصول على جودة قروض جيدة. فضلاً عن ذلك ، فحتى الديون التي تم تقييمها بشكل سيء والمتقدمة قد تؤدي بشكل جيد إذا تمت مراقبتها على نحو صحيح عندما يفشل المصرف في إيلاء الاهتمام الواجب للمقترضين وما يفعله بالمال ، فقد لا يرى المصرف المخاطر المرتبطة به، الهدف من متابعة الديون أو مراقبتها هو التأكد من أن الاستخدام النهائي للصندوق يتماشى مع الغرض وشروط الموافقة. **(Asfaw et al,2016:669)**

جـ- أسباب تتعلق بظروف عامة (البيئة المؤسسية)

تشمل البيئة المؤسسية كلاً من (الإطار القانوني والقضائي والاستقرار السياسي ودرجة السيطرة على الفساد). ومن الجدير بالذكر تحديداً ، إن وجود الفساد يؤثر سلباً في درجة تنافسية السوق ، ومن ثم يؤدي إلى تقديم قروض غير فعالة في المجتمعات التي لديها القليل من التقاليد الديمقراطية والانضباط المدني ، إذ يتعرض صانعو القرار للضغوط من الجماعات التي تسعى إلى الحصول على ريع اقتصادي غير مبرر أو غير قانوني. في هذا السياق ، تتأثر قرارات القروض بشدة الضغط السياسي من قبل مجموعات المصالح المختلفة. من ثم ستحصل الشركات ذات العلاقات السياسية القوية على القروض ، ولكنها قد تكون أقل جودة (حتى في حالة الضائقة الشديدة) فضلاً عن ذلك ، تميل الرقابة الداخلية إلى الانخفاض في البلدان ذات المجتمع المدني الفاسد منها في جزء كبير من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وتكون جودة المؤسسات بما في ذلك النظام القضائي والبيروقراطية والقانون والنظام وحقوق الملكية ضعيفة ، وإن كانت مع بعض التفاوتات بين الدول المختلفة . **(Boudriga et al,2010:7)** وكذلك الأزمة السياسية في البلد والحروب وكل هذه العوامل تؤثر في قدرة العميل ومن ثم تؤدي إلى تعثرهُ . ناهيك عن الأسباب

الطبيعية ومنها (الفيضانات والهزات الأرضية والحرائق وغيرها من الكوارث) .(**عبد القادر وآخرون ، ٢٠١٨: ١٤١)**

٣- آثار الديون المتعثرة والديون المعدومة

يعد ارتفاع الديون المتعثرة مؤشراً مهماً على فشل المصرف ، بتأثيره سلباً في هيكل تكلفته وكفاءته ، وعلى استعداده للإقراض ، إلى جانب تجميد جزء كبير من أمواله نتيجة عدم قدرة المتعثرين على سداد التزاماتهم ، ومن ثم تعطيلها للعمل الرأسمالي في المصارف وحرمانها من عائد استثمارها من توظيف هذه الأموال ، سواء مع العملاء المتعثرين حالياً أم في مشروعات جديدة أخرى بإعادة إقراضهم لعملاء جدد . كما تؤدي إلى تعريض المصرف الذي يقدم التسهيلات إلى خسائر عالية التكلفة ، كانخفاض ربحية المصرف ، وهذا مقترن بانخفاض قدرته على التوسع والانتشار ، وتغطية التكاليف ، وانخفاض معدل دوران الأموال لدى المصرف ، ومن ثم انخفاض القدرة التشغيلية لموارده. **(cucinelli,2015:62)** فضلاً عن تحميل المصارف تكاليف كبيرة تستنزف جزءاً من مواردها المالية فضلاً عن الموارد البشرية ، ومن أهم هذه التكاليف : **(Lessambo,2018:56)**

أ- تكوين مخصص لمجابهة الديون المتعثرة .

ب- تكاليف متابعة الديون المتعثرة واستحصالها بالطرائق الودية .

جـ- تكاليف متابعة الديون المتعثرة بالطرائق القانونية .

د- تجميد أو تعليق احتساب الفوائد .

هـ- تجميد جزء من أموال المصرف .

و- اهتزاز صورة المصرف لدى المتعاملين .

إن التكاليف المذكورة آنفاً ليست بالقليلة على المصرف ، إذ إن جزءاً من المصارف تنشئ قسماً أو شعبة لهذا الغرض مع ما يتطلبه ذلك من ضياع للموارد البشرية وصرف رواتب ومستلزمات تشغيلية فضلاً عن أجور المحاماة والمتابعة

في المحاكم ، التي هي في أغلب دول العالم إجراءات طويلة ومكلفة وأحياناً يضطر المصرف إلى التنازل عن إيراداته أو شطب جزء من أصل الدين لتحصيل بقية الالتزامات التي هي بذمة الزبون .

إن الكميات الكبيرة من الديون المعدومة تخاطر بتقليل حقوق ملكية المصارف ، مما يزيد من صعوبة إصدار قروض جديدة. تتضمن الإدارة الملائمة للديون المعدومة قيام المصارف بتحديدها في مرحلة مبكرة وتدوين قيمتها بما يعادل خسائر الائتمان المتوقعة. بالنسبة للمصارف غير المربحة ، يؤدي هذا إلى انخفاض في حقوق الملكية. ومن ثم ، يجب على المسؤولين عن إدارة المصرف الانتباه لخطورة الأسباب التي تؤثر في عملية التعثر والدافعة إليها ، كون التجاهل والاستهانة والتقليل من شأنه أن يؤدي بالمصرف إلى ارتباك وتأثيرات مدمرة ، لا سيما إذا كثرت أزمات المشروعات الممولة. وهناك العديد من المؤشرات السلبية التي تظهر في البيانات المالية التي تقدمها الشركات لمشروعاتها سواء أكانت لتجديد التسهيلات المصرفية أم بحسب ما قد يطلبه المصرف لمتابعة الوضع الائتماني للعميل وقدرته التشغيلية ومنها على سبيل التمثيل ، زيادة نسبة المخصصات للديون المشكوك في تحصيلها سنة بعد أخرى. **(Fredriksson and Frykström,2019:1)**

إن آثار التعثر المالي وعدم السداد كثيرة ومتعددة ، سواء على جانبي العلاقة بين المُقرض والمقترض أم على الاقتصاد الوطني لما له من تداعيات اقتصادية واجتماعية وإئتمانية، من جهة وقف المشروعات وتسريح العمال ومن ثم زيادة معدل البطالة ومخصصات الديون المعدومة لدى المصرف ، مع خفض أرباحه حتى يصل إلى فقدان الثقة في السياسة التمويلية بشكل عام ، الأمر الذي يؤدي إلى عرقلة التمويل الناجح وتأثيره في مناخ الاستثمار ، وهذا ينذر بكارثة عدم الثقة بين المقرض والمقترض. **(forgione and migliavdo , 2018:682)**

المبحث الثاني : الجانب العملي

أولاً : تحليل واقع الديون المتعثرة في العراق

جدول (١) الديون المتعثرة في ٨ مصارف للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٨)

السنة	الرافدين	الرشيد	بغداد	الاهلي	الاستثمار	الشرق الاوسط	الخليج التجاري	المتحد
٢٠٠٨	٨٧٩٣٣	٣٦٩٧٠	٢٥٩٠٥	١٢٧٤	١٢٣٣٣	٥٧٦٣	٤١٩٦	٢٩٩٧
٢٠٠٩	٨٨٧٠٨	٤٨٠٦٦	٢١٤٨٩	١٢١٧	٩٢٦١	٢٦٧٢	٣٦٨٢	٢١٢٧
٢٠١٠	٩٢٣١٨	٦٢٤٢٣	٢٦٨٦٤	٦١٧٠	٦٩٧١	٢٣١١	٦٢٤٥	٢٦١٣
٢٠١١	١٧٨٣٤٥	١٣٤٩٦٥	٣١٢٠٨	٨٨٢٨	٣٦٠٢	١٨٠٩	٨٨١٤	٤٤٧٣
٢٠١٢	١٩٩٢٧٧	٧٠٥٤٢	٣٦١٦٦	٩١٢٩	٢٨٩٠	٢٥٣٩	٨٦٥٦	٦٠٥١
٢٠١٣	٦٨٠٧٠	١٤٥٦٠١	٣٣٦١٠	١٠٣٢٨	٤٧١٩	٣٥٢٩	٢٠٠٨٤	١٦٤٦٢
٢٠١٤	٧٠٤٣٦	١٧٤٩٣٧	٤٧٧٠٩	١٧٦٤٦	٣٦٤٤	٣٢٤٣	٣٤٥٩٣	٢٤٨٣٥
٢٠١٥	٨٣٣٠١	٢٨٤٥٥٥	٥٩٢٦٣	٢٦٣١٠	٣١٥٠	٦١٦١	٤٥٠٤١	٤٥٥٥٦
٢٠١٦	٨٢٧٤٢	٢٤٣٠٥٣	٦٢٤٢٤	٢٩٠٧٧	٢٩٤٢	٤٢٤٠	٣٩٤٣٧	٨٠٠٣٦
٢٠١٧	٨٢٧١٦	٢٣٠٩٧٩	٥٨٨٧٣	٦١٨٩٣	٢٤٦٧	٤٠٣٢	٤٤٧٠٥	٦٣٧٥١
٢٠١٨	٨٥٣٦٥	٢٦٧٠٣٨	٤٣٠٥٨	٢١١٠٠	٢٥١١	٦٨٣٧	٥١٨٥٨	٥١٦٣٢

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٨)

١- مصرف الرافدين

بادئ ذي بدء لابد من الإشارة إلى أن المبالغ التي ستذكر هي بالمليون دينار فنلاحظ في الجدول (١) إنهُ في عام ٢٠١٢ واجه المصرف أعلى حجم للديون المتعثرة بلغ (١٩٩٢٧٧) ، أما أقل حجم للديون المتعثرة فقد كان في عام ٢٠١٣ إذ بلغ (٦٨٠٧٠) ، وشهدت السنوات (٢٠٠٨_٢٠١٨) تذبذباً في مستويات الديون المتعثرة ارتفاعاً وانخفاضاً ، نلاحظ الديون المتعثرة خلال المدة (٢٠٠٨-٢٠١٢) أخذ بالارتفاع المستمر إذ ارتفعت من (٨٧٩٣٣) سنة ٢٠٠٨ إلى (١٩٩٢٧٧) سنة

٢٠١٢ محققة أعلى معدل للتعثر ، بعد ذلك تراجع التعثر سنة ٢٠١٣ وانخفض بمقدار (٦٨٠٧٠) ليعود بعدها بالارتفاع خلال السنوات ٢٠١٤ و ٢٠١٥ وبمقدار (٧٠٤٣٦) و (٨٣٣٠١) ،وقد يعود سبب الارتفاع إلى الأوضاع السياسية خلال هذه المدة الصعبة وحروب داعش التي أثرت في مجمل القطاعات الاقتصادية ، ثم انخفضت الديون المتعثرة في عام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ بمقدار (٨٢٧٤٢) و (٨٢٧١٦) على التوالي ، وبعدها عاد للارتفاع سنة ٢٠١٨ بمعدل تعثر (٣,١٠٣١) بمقدار (٨٥٣٦٥). إن الزيادة في حجم الديون المتعثرة خلال سنوات الدراسة تعود إلى ضعف الضمانات وضعف المتابعة بعد منح القروض .

٢- مصرف الرشيد

نلاحظ من الجدول (١) أنهُ في عام ٢٠١٥ واجه المصرف أعلى حجم للديون المتعثرة بلغ (٢٨٤٥٥٥) ، أما أقل حجم للديون المتعثرة فقد كان في عام ٢٠٠٨ إذ بلغ (٣٦٩٧٠) ، نلاحظ الديون المتعثرة خلال السنوات (٢٠٠٨-٢٠١١) أخذ بالارتفاع المستمر بمقدار من (٣٦٩٧٠) إلى (١٣٤٩٦٥) ، بعد ذلك انخفضت سنة ٢٠١٢ بمقدار (٧٠٥٤٢) ، لتعود بالارتفاع خلال السنوات (٢٠١٣ -٢٠١٥) بشكل مستمر ، إذ ارتفعت سنة ٢٠١٣ بمقدار (١٤٥٦٠١) ليصل إلى (٢٨٤٥٥٥) في سنة ٢٠١٥ ، ويمكن أن يعود سبب هذه الزيادة في حجم الديون المتعثرة إلى عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي للبلد ،فضلاً عن ضعف الضمانات وضعف المتابعة، بعدها في سنة ٢٠١٦ و ٢٠١٧ انخفضت خلال هذه السنوات أي بمقدار (٢٤٣٠٥٣) و(٢٣٠٩٧٩) على التوالي ، ثم يعود للارتفاع في سنة ٢٠١٨ بمعدل بمقدار (٢٦٧٠٣٨) .

٣- مصرف بغداد

نلاحظ من الجدول (١) أنهُ في عام ٢٠١٦ واجه المصرف أعلى حجم للديون المتعثرة بلغ (٦٢٤٢٤) ، أما أقل حجم للديون المتعثرة فقد كان في عام ٢٠٠٩ إذ

بلغ(٢١٤٨٩) ،نلاحظ أن الديون المتعثرة في حالة انخفاض في سنة ٢٠٠٨ و٩ ٢٠٠ بمقدار(٢٥٩٠٥) و(٢١٤٨٩) ، وخلال السنوات ٢٠١٠–٢٠١٢ ارتفع إذ بلغت(٢٦٨٦٤) إلى(٣٦١٦٦) من الديون المتعثرة ، ثم يعود للانخفاض في سنة ٢٠١٣ إذ بلغت (٣٣٦١٠) ، بعدها خلال السنوات (٢٠١٤–٢٠١٥) شهدت ارتفاعاً متواصلاً في التعثر حيث بلغت (٤٧٧٠٩) و (٥٩٢٦٣) .

٤– مصرف الاهلي

نلاحظ من الجدول (١) أنهُ في عام ٢٠١٧ واجه المصرف أعلى حجم للديون المتعثرة بلغ (٦١٨٩٣) ، أما أقل حجم للديون المتعثرة فقد كان في عام ٢٠٠٩ إذ بلغ (١٢١٧) ، نلاحظ أن الديون المتعثرة انخفضت في سنة ٢٠٠٩ بمقدار (١٢١٧) ، وخلال السنوات ٢٠١٠–٢٠١٧ كان التعثر يتراوح ما بين ارتفاع وانخفاض مع الارتفاع المستمر في مستوى الديون المتعثرة خلال هذه السنوات إذ كان معدل النمو في عام ٢٠١٠ بمقدار (٦١٧٠) ليصل إلى (٦١٨٩٣) في سنة٢٠١٧وهو أعلى مستوى من الديون المتعثرة ، ثم يعود للانخفاض في سنة ٢٠١٨ بمقدار (٢١١٠٠).

٥– مصرف الاستثمار العراقي

نلاحظ من الجدول (١) أنهُ في عام ٢٠٠٨ واجه المصرف أعلى حجم للديون المتعثرة بلغ (١٢٣٣٣) ، أما أقل حجم للديون المتعثرة فقد كان في عام ٢٠١٧ إذ بلغ (٢٤٦٧) ، نلاحظ أن الديون المتعثرة شهدت ارتفاعاً في سنة ٢٠٠٨ أي بمقدار (١٢٣٣٣) من الديون المتعثرة ، ثم بعدها نلاحظ انخفاضاً مستمراً في المعدل السنوي خلال السنوات ٢٠٠٩–٢٠١٢ بمقدار (٩٢٦١) ليصل إلى (٢٨٩٠) ، ثم يرتفع في عام ٢٠١٣ مقابل (٤٧١٩) من الديون المتعثرة ، وخلال السنوات)٢٠١٤–٢٠١٧(واجه المصرف انخفاضاً مستمراً خلال تلك السنوات بمقدار (٣٦٤٤) الى (٢٤٦٧) .

٦– مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

نلاحظ من الجدول (١) أنهُ في عام ٢٠١٨ واجه المصرف أعلى حجم للديون المتعثرة بلغ (٦٨٣٧) ،أما أقل حجم للديون المتعثرة فقد كان في عام ٢٠١١ إذ بلغ (١٨٠٩) ، نلاحظ أن الديون المتعثرة ارتفعت في عام ٢٠٠٨ بمقدار (٥٧٦٣) ، ثم خلال السنوات ٢٠٠٩-٢٠١١ شهد انخفاضاً في أي بمقدار (٢٦٧٢) الى (١٨٠٩) ، بعدها خلال السنوات ٢٠١٢-٢٠١٨ شهدت ارتفاعاً وانخفاضاً في الديون المتعثرة ، أي بمقدار (٢٥٣٩) سنة٢٠١٢ إلى (٦٨٣٧) سنة ٢٠١٨.

٧- مصرف الخليج التجاري

نلاحظ من الجدول (١) أنهُ في عام ٢٠١٨ واجه المصرف أعلى حجم للديون المتعثرة بلغ (٥١٨٥٨) ، أما أقل حجم للديون المتعثرة فقد كان في عام ٢٠٠٩ إذ بلغ (٣٦٨٢) ، نلاحظ أن الديون المتعثرة خلال السنوات ٢٠٠٨-٢٠١٢ شهدت ارتفاعاً وانخفاضاً أي بمقدار (٤١٩٦) الى (٨٦٥٦) . وخلال السنوات ٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥ شهد ارتفاعاً متواصلاً في مستويات الديون المتعثرة بمقدار (٢٠٠٨٤) و (٣٤٥٩٣) و (٤٥٠٤١) على التوالي ، ثم ينخفض بمقدار (٣٩٤٣٧) ، ليعود في سنة ٢٠١٧ و ٢٠١٨ بالارتفاع التدريجي بمقدار (٤٤٧٠٥) و (٥١٨٥٨). ويعود سبب زيادة الديون المتعثرة إلى ضعف المتابعة من المصرف وضعف الضمانات المقدمة.

٨- مصرف المتحد

نلاحظ من الجدول(١) أنهُ في عام ٢٠١٦ واجه المصرف أعلى حجم للديون المتعثرة بلغ (٨٠٠٣٦) ، أما أقل حجم للديون المتعثرة فقد كان في عام ٢٠٠٩ إذ بلغ (٢١٢٧) ، نلاحظ أن الديون المتعثرة للسنوات ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ في حالة انخفاض بمقدار (٢٩٩٧) و (٢١٢٧) ، بعدها في سنة ٢٠١٠ بدأ بالارتفاع بمقدار (٢٦١٣) واستمر بالارتفاع حتى بلغ أعلى مستوى للتعثر في سنة ٢٠١٦ بمقدار (٨٠٠٣٦) ،

ويعود سبب الزيادة في مستويات الديون المتعثرة إلى ضعف الضمانات المقدمة للمصرف ، ثم يعود المعدل للانخفاض خلال السنوات ٢٠١٧ و ٢٠١٨ بشكل متتالٍ انخفض بمقدار (٦٣٧٥١) و(٥١٦٣٢).

ثانياً: لتحليل مؤشرات التعثر

أ- نسبة مخصص الديون المشكوك فيها إلى القروض والتسليفات

يتم حساب معدلات التعثر في السداد بقسمة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض والتسليفات ، فيتم بيان مقدار القروض التي لم يتم سدادها في تواريخ الاستحقاق ، وكلما ارتفعت هذه النسبة كانت دليلاً على ارتفاع مخاطر التعثر، ومن ثم ارتفاع مخاطر الإئتمان الناجمة عن منح القروض ، ويتم حسابها بالصيغة التالية : **(الدعمي و المرسومي ،٢٠١٧: ٨١)**

$$\text{معدل التعثر في السداد} = \frac{\text{نسبة مخصص الديون المشكوك فيها}}{\text{أجمالي القروض والتسليفات}}$$

وسيتم عرض هذه النسبة على المصارف المبحوثة على النحو الاتي :

جدول (٢) القروض والتسليفات في (٨) مصارف للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٨)

السنة	الرافدين	الرشيد	بغداد	الاهلي العراقي	الاستثمار	الشرق الاوسط	الخليج التجاري	مصرف المتحد
2008	1504634	278292	45576	9430	10741	15516	17821	83170
2009	1645400	433497	77621	16398	20524	63798	31726	109553
2010	4910352	915660	290281	35648	75774	142380	35260	261921
2011	8582852	1722061	145657	49054	126138	188852	67135	280013
2012	12423290	3726295	137255	57493	180576	197335	167382	383970
2013	12254764	4736164	208184	115537	244163	206777	214019	537759
2014	13058221	5434989	226699	165327	165468	187865	245481	429452
2015	12952344	5557175	235718	184042	123741	149924	280470	324228
2016	12948937	4846289	195066	124683	103401	126346	287550	272651
2017	13497701	4564009	169579	102805	118712	100252	204274	329052
2018	-	5346765	161954	76828	141059	104258	171492	341001

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٨)

جدول (٣) نسبة مخصص الديون المشكوك فيها في مصارف للمدة(٢٠٠٨-٢٠١٨)

السنة	الرافدين	الرشيد	بغداد	الاهلي العراقي	الاستثمار	الشرق الاوسط	الخليج التجاري	مصرف المتحد
2008	39555094	26408	14000	1707	9481	5704	6120	3221
2009	39476146	33951	14000	1707	14232	8950	6620	9285
2010	34677318	22156	17000	2481	6971	7961	12018	16979
2011	34489207	16384	17000	3755	3000	9509	12115	20563
2012	26665280	20815	17000	4155	12271	10412	7300	37838
2013	27560267	64238	17000	7532	12271	10428	8200	47121
2014	12171679	66302	17000	19167	16486	10428		50621
2015	18049525	56286	30000	23651	16486	10428		58487
2016	10097578	74891	25000	18333	18194	9369	9000	58487
2017	9972441	84310	30302	27114	18194	10507	14000	71939
2018	-	-	30223	11284	18237	10469	17200	73594

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٨)

جدول (٤) معدل التعثر في السداد في (٨) مصارف في العراق للفترة(٢٠٠٨-٢٠١٨)

السنة	مصرف الرافدين	مصرف الرشيد	مصرف بغداد	مصرف الأهلي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	مصرف الخليج التجاري	مصرف المتحد العراقي للاستثمار
2008	26.28	0.09	0.307	0.181	0.882	0.367	0.343	0.038
2009	23.99	0.07	0.180	0.104	0.693	0.140	0.208	0.084
2010	7.06	0.02	0.058	0.069	0.091	0.055	0.340	0.064
2011	4.01	0.009	0.116	0.076	0.023	0.050	0.180	0.073
2012	2.14	0.005	0.123	0.072	0.067	0.052	0.043	0.098
2013	2.24	0.013	0.081	0.065	0.050	0.050	0.038	0.087
2014	0.93	0.012	0.074	0.115	0.099	0.055	0.036	0.117
2015	1.39	0.010	0.127	0.128	0.133	0.069	0.049	0.180
2016	0.77	0.015	0.128	0.147	0.175	0.074	0.048	0.214
2017	0.73	0.018	0.178	0.263	0.153	0.104	0.084	0.218
2018	–	–	0.186	0.146	0.129	0.100	0.100	0.215
الوسط الحسابي	٦٨,٩٣	٠,٢٦	1.394	1.237	2.383	1.030	1.383	1.198

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٨) .

نلاحظ من خلال الجدول (٤) الآتي:

١- مصرف الرافدين

ارتفاع نسبة معدل التعثر في بداية الفترة أي خلال السنتين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ إذ بلغت النسبة (26.28) و(23.99) على التوالي ويعود هذا الارتفاع إلى أن المصرف تعرض إلى مخاطر التعثر في محفظة القروض ، أما خلال السنوات ٢٠١٠-٢٠١٧ فقد انخفضت النسبة من (7.06) إلى (0.73) ، وأن انخفاض معدل التعثر كان بسبب ارتفاع حجم القروض مقابل انخفاض مخصصات الديون .

٢- مصرف الرشيد

يتضح أن أكبر معدل للتعثر كان خلال السنتين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ إذ بلغ (0.094) و(0.078) على التوالي بسبب ارتفاع حجم القروض ومن ثم اتخاذ المصرف إجراءات احترازية ، في حين يلاحظ انخفاض معدل التعثر خلال السنوات ٢٠١٠-٢٠١٢ بسبب زيادة حجم القروض وانخفاض مخصص الديون المشكوك فيها وكان الانخفاض بنسبة من (0.024) الى (0.005) وهذا يعد مؤشراً جيداً لانخفاض النسبة للمصرف .

٣- مصرف بغداد

إن معدل التعثر (نسبة مخصص الديون المشكوك فيها إلى القروض والتسليفات) في سنة (٢٠٠٨ و٢٠٠٩) كانت مرتفعة بنسب (0.307) و(0.180) ، إلا أن النسبة قد انخفضت في سنة ٢٠١٠ بنسبة (0.058) مقابل ارتفاع حجم مخصص الديون المشكوك فيها إذ بلغ (17000) ، لكنها ارتفعت من (0.116) سنة ٢٠١١ إلى (0.123) سنة ٢٠١٢ مقابل انخفاض في حجم القروض وزيادة مخصص الديون المشكوك فيها مما يعني مؤشراً سلبياً على أداء المصرف ، في حين يلاحظ زيادة معدل التعثر من (٠,١٧) عام ٢٠١٥ إلى (٠,١٨) في عام ٢٠١٨ مع ارتفاع حجم

مخصص الديون وانخفاض في حجم القروض ، مما يعكس سوء إدارة الإئتمان وضعف سياسة المصرف الائتمانية في الحد من مخاطر تعثر القروض .

٤– المصرف الأهلي العراقي

إن معدل التعثر في سنة ٢٠٠٨ كانت مرتفعة بنسبة (0.181) مقابل (1707) من مخصص الديون ، خلال السنوات ٢٠٠٩–٢٠١٣ نلاحظ انخفاض معدل التعثر ليصل إلى (0.065) لعام ٢٠١٣ مقابل ارتفاع حجم مخصص الديون المشكوك فيها بسبب اتخاذ المصرف الإجراءات الاحترازية اللازمة التي تتمثل بزيادة الرقابة والمتابعة وزيادة الضمانات على القروض لمواجهة الديون المتعثرة والتي تؤثر سلباً في ربحية المصرف ، مقابل ارتفاع معدل التعثر من (٠,١١) عام ٢٠١٤ إلى (0.263) لعام ٢٠١٧ ، في حين انخفض معدل التعثر من (٠,١٠)في ٢٠٠٩ إلى (0.٠٦) عام ٢٠١٣ مقابل انخفاض حجم القروض الممنوحة .

٥– مصرف الاستثمار العراقي

شهد معدل التعثر انخفاضاً من (٠,٨٨٢) في عام ٢٠٠٨ الى (0.69) في عام ٢٠٠٩ إذ كانت النسبة مرتفعة ، والحال ذاته خلال عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ انخفضت بنحو (0.091) و (0.023) على التوالي ، في حين شهد معدل التعثر ارتفاعاً من (0.067) عام ٢٠١٢ و(0.099)عام ٢٠١٤ مقابل ارتفاع مخصص الديون المشكوك فيها ليصل إلى (16486) بسبب اتخاذ المصرف إجراءات احترازية بزيادة الرقابة والمتابعة وزيادة الضمانات على القروض لمواجهة الديون المتعثرة ، ثم ترتفع نسبة التعثر في السنوات ٢٠١٥–٢٠١٨ بنسبة تتراوح ما بين (0.133) و (0.175) .

٦- مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

إن معدل التعثر كان مرتفعاً في سنة٢٠٠٨و٢٠٠٩ بنسبة(0.367) و(0.140)،ثم شهدت النسبة ارتفاعاً من (0.055) عام ٢٠١٠ الى(0.074) عام ٢٠١٦ مقابل ارتفاع في حجم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لتصل (10428) بسبب اتخاذ المصرف إجراءات احترازية لزيادة الديون المتعثرة في المصرف، وبعد ذلك خلال السنوات٢٠١٧و٢٠١٨ ينخفض معدل التعثر من (٠,١٠٤) ليصل إلى(0.100).

٧- مصرف الخليج التجاري

سجل أعلى معدل تعثر خلال السنوات ٢٠٠٨-٢٠١١ بنسبة تتراوح ما بين (0.343) و(0.180457) ، ثم تنخفض نسبة التعثر خلال السنوات ٢٠١٢-٢٠١٧ بنسبة تتراوح ما بين (0.043) و(0.084200) مقابل ارتفاع مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لتصل إلى (17200) بسبب قيام المصرف بإتخاذ اللازم لمواجهة حالات تعثر الديون التي يتعرض لها المصرف ، ثم ترتفع في سنة ٢٠١٨ نسبة التعثر لتصل إلى (0.100) .

٨- مصرف المتحد

كان معدل التعثر اكثر انخفاضاً في السنوات ٢٠٠٨-٢٠١٣ إذ تراوحت ما بين (0.038) في ٢٠٠٨ إلى (0.098) في ٢٠١٣ مقابل ارتفاع في حجم القروض ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها لتصل (47121) لإجراءات مواجهة الديون المتعثرة بصورة تدريجية خلال السنوات ، ، ارتفع معدل التعثر بنسبة تتراوح ما بين(0.117) عام ٢٠١٤ إلى (0.215) عام ٢٠١٨ مقابل زيادة حجم المخصص ليصل (73594) وانخفاض تدريجي للقروض وهو ما يدل على زيادة الديون المتعثرة .

ثالثاً : اختبار فرضيات الدراسة للمدينين log x1

من أجل اختبار فرضية الدراسة التي تنص على أنه لا يوجد تأثير معنوي بين الرقابة المصرفية على المدينين ($Logx_1$) وكل من الديون المتعثرة Logy1 والديون المعدومة Logy2 وباستخدام نموذج البيانات الطولية الثلاثة (PRM) ، (FEM) ، (REM) ، تم التوصل إلى النتائج الموضحة بالجدولين التاليين :

الجدول(٥)نتائج تقدير اثر المتغير المستقل LogX1 على المتغير المعتمد Logy1

المتغيرات		النموذج		
		PRM	**FEM**	REM
الحد الثابت	**قيمة الثابت C**	**2.025**	**2.140**	2.025
	قيمة t المحتسبة	**6.72**	**6.75**	6.64
	القيمة الاحتمالية p	**0.000**	**0.000**	0.000
المتغير $Logx_1$	**قيمة معامل $Logx_1$**	**0.476**	**0.451**	0.476
	قيمة t المحتسبة	**7,54**	**6.60**	7.46
	القيمة الاحتمالية p	**0.000**	**0.000**	0.000
معامل التحديد R^2		**0.40**	**0.43**	0.40
قيمة D.W		**2.33**	**2.44**	2.33
قيمة F		**56.84**	**7.38**	56.84
احتمالية Fisher		**0.000**	**0.000**	0.000

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eview. 7

نلاحظ من الجدول (٥) ما يلي :

١- نتائج نموذج الانحدار التجميعي (PRM):

من نتائج الجدول (٥)يتضح أن قيمة الحد الثابت (c) للنموذج معنوية تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت البالغ (0.000)أقل من مستوى المعنوية(0.05) ، أي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية الحد الثابت ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على معنوية الحد الثابت ، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير($Logx_1$) تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل $Logx_1$ والبالغة (0.000) أقل من 0.05 لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي (تنص على وجود أثر معنوي لمتغير المدينين في الديون المتعثرة ، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الثانية التي تنص على (عدم وجود علاقة أثر إحصائية ذات دلالة معنوية بين متغير المدينين والديون المتعثرة)، فضلاً عن ذلك نلاحظ أن إشارة المعلمة الموجبة تتفق على أنه كلما زاد المدينون زادت الديون المتعثرة ، كذلك نلاحظ معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية(0.05) لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت(٠,٠٠٠) وهي أقل من (0.05) ، وهذا يعني أن النموذج المقدر ككل معنوي ، كما ان قيمة معامل التحديد(R^2) بلغت (0.40) ، معنى ذلك إن قيمة ما يفسره المدينون قد بلغت (٤٠%) من التغيرات الحاصلة في الديون المتعثرة ، إما النسبة المتبقية والبالغة (٦٠%) فهي تعود إلى عوامل موجودة في ضمن الخطأ العشوائي، مع ملاحظة انه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء اذ ان قيمة (D.W=2. 33).

٢- نموذج التأثيرات الثابتة (FEM):

يتضح من النموذج المقدر في الجدول (٥) أن قيمة الحد الثابت (c) للنموذج معنوية تحت مستوى (0.05)، وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار (t) للحد الثابت البالغ (0.000)أقل من مستوى المعنوية(0.05) أي نرفض فرضية العدم التي تنص

على عدم معنوية الحد الثابت ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على معنوية الحد الثابت ، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير ($Logx_1$) تحت مستوى معنوية 0.05 لكون القيمة الاحتمالية لاختبار(t) لمعامل $Logx_1$ البالغة (0.000) أقل من (0.05) لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة (وجود أثر معنوي للرقابة المصرفية لمتغير المدينين في الديون المتعثرة)، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الثانية (عدم وجود علاقة أثر إحصائية ذات دلالة معنوية بين الرقابة المصرفية لمتغير المدينين والديون المتعثرة)، كذلك يلاحظ أن إشارة المعلمة الموجبة تتفق على أنه كلما زاد المدينون زادت الديون المتعثرة ، كذلك يلاحظ معنوية قيمة (F) المحتسبة تحت مستوى معنوية(0.05) لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت(٠,٠٠٠) وهي أقل من (0.05) أي أن النموذج المقدر ككل معنوي ، كما أن قيمة معامل التحديد(R^2) بلغت (0.43) معنى ذلك إن قيمة ما يفسره المدينون قد بلغت (٤٠%) من التغيرات الحاصلة في الديون المتعثرة ، إما النسبة المتبقية والبالغة (57%) ، فهي تعود إلى عوامل موجودة بضمن الخطأ العشوائي، في حين يلاحظ أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء فقيمة (D.W=2. 44).

٣- نموذج التأثيرات العشوائية (REM):

يتضح من النموذج المقدر في الجدول (٥) المذكور أنفاً أن قيمة الحد الثابت (c) للنموذج معنوية تحت مستوى (0.05) لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت والبالغ (0.000)أقل من مستوى المعنوية(0.05)، أي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية الحد الثابت ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على معنوية الحد الثابت ، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير ($Logx_1$) تحت مستوى معنوية

(0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار (t) لمعامل Logx، البالغة (0.000) أقل من (0.05) ، لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر معنوي لمتغير المدينون في الديون المتعثرة ، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الثانية التي تنص على عدم وجود علاقة أثر إحصائية ذات دلالة معنوية بين متغير المدينين والديون المتعثرة، كذلك نلاحظ أن إشارة المعلمة الموجبة تتفق على أنه كلما زاد المدينون زادت الديون المتعثرة ، كذلك يلاحظ معنوية قيمة (F) المحتسبة تحت مستوى معنوية(0.05) لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت(٠,٠٠٠) وهي أقل من (0.05) ، أي أن النموذج المقدر هو ككل معنوي ، كما أن قيمة معامل التحديد(R^2) بلغت (0.40) معنى ذلك إن قيمة ما يفسره المدينون قد بلغت (٤٠%) من التغيرات الحاصلة في الديون المتعثرة ، إما النسبة المتبقية البالغة (٦٠%) فهي تعود إلى عوامل موجودة بضمن الخطأ العشوائي، في حين يلاحظ أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء اذ ان قيمة (D.W=2. 33).

٤- اختيار النموذج الملائم:

تم حساب قيمة (F) المحتسبة للجدول (٥) وقد بلغت (٠,٥٩٤) وعند مقارنتها مع قيمة (F) الجدولية البالغة (2.10) ، يلاحظ أنها أقل منها أي أن النموذج التجميعي هو الأفضل أو الأكثر ملاءمة في التقدير . باستخدام اختبار F المقيد الذي يأخذ الصيغة الرياضية الموضحة فيما يلي **(الجمال ،٢٠١٢: ٢٦٩-٢٧٠)**:

$$F = \frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PEM})/(N-1)}{(1-R^2_{FEM})/(NT-N-K)} \approx F(N-1, NT-N-K)$$

اذ ان : N : عدد المقاطع وهنا عدد البنوك

T : طول المدة الزمنية

K: عدد المتغيرات المستقلة

R^2_{FEM}: معامل التحديد للنموذج غير المقيد(نموذج FEM)

R^2_{PEM} : معامل التحديد للنموذج المقيد(نموذج PEM)

رابعاً : اختبار فرضيات الدراسة للمدينين log x2

الجدول(٦)نتائج تقدير اثر المتغير المستقل LogX1 على المتغير المعتمد Logy2

المتغيرات		النموذج		
		PRM	FEM	REM
الحد الثابت	قيمة الثابت C	0.501	0.513	0.401
	قيمة t المحتسبة	0.39	1.23	1.26
	القيمة الاحتمالية p	0.208	0.244	0.212
المتغير $Logx_1$	قيمة معامل $Logx_1$	0.395	0.419	0.503
	قيمة t المحتسبة	5.94	5.56	5.87
	القيمة الاحتمالية p	0.000	0.000	0.000
معامل التحديد R^2		0.29	0.36	0.29
قيمة D.W		2.57	2.84	2.64
قيمة F		35.22	5.51	34.80
احتمالية Fisher		0.000	0.000	0.000

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eview. 7

نلاحظ من الجدول (٦) ما يلي :

1- نتائج نموذج الانحدار التجميعي (PRM):

يتضح من النموذج المقدر في الجدول (5) أن قيمة الحد الثابت (c) للنموذج غير معنوية تحت مستوى معنوية (0.05) لكون القيمة الاحتمالية لاختبار (t) للحد الثابت البالغ (0.208) أكبر من مستوى المعنوية(0.05) ، أي نقبل فرضية العدم (عدم معنوية الحد الثابت) ونرفض الفرضية البديلة (معنوية الحد الثابت) ، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير ($Logx_1$) تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل $Logx_1$ والبالغة (0.000) أقل من (0.05) لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وجود أثر معنوي لمتغير المدينين في الديون المعدومة ، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الثانية عدم وجود علاقة أثر إحصائية ذات دلالة معنوية بين متغير المدينين والديون المعدومة ، كذلك يلاحظ أن إشارة المعلمة الموجبة تتفق على أنه كلما زاد المدينون زادت الديون المعدومة ، كذلك نلاحظ معنوية قيمة (F) المحتسبة تحت مستوى معنوية(0.05) لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت(٠,٠٠٠) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أن النموذج المقدر ككل معنوي ، كما أن قيمة معامل التحديد(R^2) بلغت (0.29) ومعنى ذلك أن قيمة ما يفسره المدينون قد بلغت (29%) من التغيرات الحاصلة في الديون المتعثرة ، أما النسبة المتبقية البالغة (71%) فهي تعود إلى عوامل موجودة في ضمن الخطأ العشوائي، في حين يلاحظ انه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء إذ إن قيمة (D.W=2. 57).

2- نموذج التأثيرات الثابتة (FEM):

يتضح من النموذج المقدر في الجدول (6)أن قيمة الحد الثابت c للنموذج غير معنوية تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت والبالغ (0.244) أكبر من مستوى المعنوية(0.05) مما يعني قبول فرضية العدم (عدم معنوية الحد الثابت) ورفض الفرضية البديلة (معنوية الحد الثابت) ، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير ($Logx_1$) تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار (t) لمعامل $Logx_1$ والبالغة (0.000) أقل من (0.05) لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة (وجود أثر معنوي لمتغير المدينين في الديون المعدومة) ، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الثانية (عدم وجود علاقة أثر إحصائية ذات دلالة معنوية بين متغير المدينين والديون المعدومة) ، كذلك يلاحظ أن إشارة المعلمة الموجبة تتفق على أنه كلما زاد المدينون زادت الديون المعدومة ، كذلك يلاحظ معنوية قيمة (F) المحتسبة تحت مستوى معنوية(0.05) لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت(٠,٠٠٠) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أن النموذج المقدر ككل معنوي ، كما أن قيمة معامل التحديد(R^2) بلغت (0.36) مما يعني أن قيمة ما يفسره المدينون قد بلغت (36%) من التغيرات الحاصلة في الديون المتعثرة ، إما النسبة المتبقية البالغة (64%) فهي تعود إلى عوامل موجودة في ضمن الخطأ العشوائي، ومن ثم لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء إذ إن قيمة (D.W=2. 84).

3- نموذج التأثيرات العشوائية (REM):

إن قيمة الحد الثابت (c) للنموذج غير معنوية تحت مستوى معنوية (0.05) المبين في الجدول (5) لكون القيمة الاحتمالية لاختبار (t) للحد الثابت البالغ (0.212) اكبر من مستوى المعنوية(0.05) أي قبول فرضية العدم (عدم معنوية الحد الثابت) نرفض الفرضية البديلة (معنوية الحد الثابت) ، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير ($Logx_1$) تحت مستوى معنوية (0.05) لكون القيمة الاحتمالية لاختبار (t) لمعامل $Logx_1$ البالغة (0.000) أقل من (0.05) ، لذا نرفض فرضية العدم ، ونقبل الفرضية البديلة (وجود أثر معنوي لمتغير المدينين في الديون المعدومة) ، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الثانية (عدم وجود علاقة أثر إحصائية ذات دلالة معنوية بين متغير المدينين والديون المعدومة) ، كذلك نلاحظ أن إشارة المعلمة الموجبة تتفق على أنه كلما زاد المدينون زادت الديون المعدومة ، كذلك نلاحظ معنوية قيمة (F) المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت(٠,٠٠٠) وهي أقل من (0.05) أي إن النموذج المقدر هو ككل معنوي ، كما ان قيمة معامل التحديد(R^2) بلغت (0.29) أي أن قيمة ما يفسره المدينون قد بلغت (29%) من التغيرات الحاصلة في الديون المتعثرة أما النسبة المتبقية والبالغة (71%) فهي تعود إلى عوامل موجودة في ضمن الخطأ العشوائي، ومن ثم لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء إذ إن قيمة (D.W=2. 64).

4- اختيار النموذج الملائم: تم حساب قيمة F المحتسبة للجدول (6) البالغة (١,٢٣٥) وعند مقارنتها مع قيمة (F) الجدولية البالغة (2.10) ، نلاحظ أنها أقل منها أي أن النموذج التجميعي هو الأفضل أو الأكثر ملاءمة في التقدير .

المبحث الثالث : الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

١- تمثل مشكلة الديون المتعثرة والمعدومة ظاهرة خطيرة تواجهها المصارف التجارية العراقية وقد تسبب خسائر مالية وافلاس بعض المصارف أوتصفيتها

٢- تتنبأ الرقابة المصرفية بنقاط الضعف في الأداء المصرفي ومن ثم تتنبأ بحدوث التعثر في الديون التي تؤدي إلى حدوث مشكلات وأزمات في القطاع المصرفي .

٣- يتفاوت حجم المبالغ للديون المتعثرة والمعدومة في المصارف التجارية العراقية

٤- إن للمدينين تأثيراً في الديون المتعثرة والمعدومة ، فعند زيادة المدينين بدون اتخاذ إجراءات رقابية وضمانات معتمدة قوية يؤدي إلى زيادة الديون المتعثرة والمعدومة ، وعند انخفاض حجم المدينين نلاحظ انخفاض الديون المتعثرة والمعدومة ، بمعنى وجود علاقة طردية بينهما .

٥- عدم التزام المصارف بمقررات بازل (٣) كان له دور في زيادة الديون المتعثرة والمعدومة .

٦- إن للمدينين أثراً بزيادة الديون المتعثرة والمعدومة وهذا ما تأكد الدراسة الإحصائية .

ثانياً : التوصيات

١- إعطاء اهتمام أوسع للرقابة المصرفية للحد من الديون المتعثرة والمعدومة من حيث وضع خطط كفيلة بمعالجة تحديات التعثر وكيفية المعالجة لتحقيق أهداف المصرف والمحافظة على السلامة المالية للقطاع المصرفي .

٢- قيام إدارات المصارف بوضع الإجراءات اللازمة لمعالجة الديون المرتفعة والمخاطر المتحققة من جراء ذلك وذلك بزيادة الضمانات المقدمة والمتابعة الدقيقة والرقابة عليها واتخاذ الوسائل كافة لتسوية الديون مع المدينين المتعثرين أول بأول للخروج بنتائج إيجابية .

٣- اعتماد توصيات اتفاقية بازل (٣) وتطبيق مبدأ اعرف زبونك .

٤- الحرص على اعتماد العناصر الكفوءة والنزيهة في تولي مسؤولية العمل في منح القروض .

٥- استحداث وحدات تنتهج الأسلوب الاستعلامي أو الاستخباري في جمع المعلومات عن القدرات المالية للزبائن ومراكزهم المالية ومشروعاتهم المختلفة ولا سيما عند طلبهم الحصول على قروض .

٦- تعاون جهات تطبيق القانون في الحد من التدخلات العشائرية ومنعها ومعاقبة المخمنين في التسجيل العقاري .

٧- التحول إلى أتمتة النظام المصرفي ، بمعنى تشغيل العملية المصرفية بوسائل آلية للغاية بحيث يتم تقليل التدخل البشري إلى أدنى حد .

٨- تحويل المصارف الحكومية المهيمنة على الجهاز المصرفي ائتماناً وودائعاً وأصولاً إلى شركات مساهمة وعملها بهذه الآلية يصعب إنهاء مشكلات الديون

المصادر:

١- المصادر العربية

أ- الكتب

١- حسن ، اياد منصور ، ٢٠١٩،" ادارة العمليات البنكية والنقدية "، الطبعة الأولى ، دار أبن النفيس للنشر والتوزيع .

٢- - رزق ، عادل ،٢٠١٠، " ادارة الازمات العالمية (منظومة الاصلاح الاداري بين النظرية والتطبيق) ، الطبعة الاولى ، مجموعة النيل العربية للنشر.

٣- الزعبي ، علي فلاح ودودين ، احمد ، ٢٠١٥، " الأسس والاصول العلمية في ادارة الأعمال " ، الطبعة الأولى ، دار اليازوري للنشر والتوزيع.

٤- محمود ، محمود حامد ،٢٠١٧، " اقتصاديات البنوك والاسواق المالية " ، الطبعة الأولى ، دار حميثرا للنشر .

ب- المجلات والبحوث

١- إبراهيم ، إبراهيم إسماعيل ، ٢٠١٧،" مفهوم رقابة البنك المركزي على المصارف (دراسة مقارنة) ، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية ، العدد / ٢ ، السنة التاسعة ، جامعة بابل ، كلية القانون .

٢- الجمال ، زكريا يحيى ،" اختبار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية " ، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية ، المجلد(٢١) ، ٢٠١٢ .

٣- داود ، فضيلة سلمان و طاهر، مجيد حميد و حميد ، لمى ماجد ، ٢٠١٧،" قياس مستوى الاداء المصرفي على وفق متطلبات الجودة الشاملة والتسويق الالكتروني " ، بحث استطلاعي في عينة من المصارف الاهلية ، مجلة العلوم الاقتصادية الادارية ، المجلد (٢٣) ، العدد (٩٨)، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد .

٤- الدعمي ،عباس كاظم و المرسومي ، مروج طاهر هذال ،٢٠١٧،" تأثير أدارة مخاطر السيولة المصرفية في الاداء المالي المصرفي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف

الخاصة"، مجلة الادارة والاقتصاد ،المجلد(٥) ، العدد(٢٠) ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد .

٥- سلمان ، نادية طالب ، ٢٠١٤،" أثر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها على كفاية رأس المال (مع دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية) " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد (٤١) ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد

٦- عبد الجبار ، عبد الجبار هاني و سعيد ، عفراء هادي ،٢٠١٦، " اشكالية القروض المصرفية المتعثرة في العراق وسبل معالجتها " ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (٢٢) ، العدد (٨٧) ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد .

٧- عبد القادر ، شيلان حميد و باداوقيى ، سردار عثمان وحسين ، جوان سعيد ، ٢٠١٨،" تحليل ظاهرة الديون المتعثرة – دراسة تطبيقية لعينة من الشركات العاملة في مدينة أربيل للعام ٢٠١٦ " ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (١٠) ،العدد (٢٢) ،جامعة الانبار ، كلية الادارة والاقتصاد .

٨- لطفي ، سومية ، ٢٠١٧،بحث " انعكاسات تعثر القروض على اداء البنوك وعلى النشاط الاقتصادي " ، صندوق النقد العربي.

٩- ياسين ، زهير خضر ، ٢٠١٥، " دور وأهمية النظام المحاسبي في الحد من مخاطر القروض المتعثرة " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد(٤٦) ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد.

١٠- القوائم المالية السنوية لـ٨ مصارف وهي (الرافدين والرشيد وبغداد والاهلي والاستثمار والشرق الاوسط الخليج التجاري والمتحد) للسنوات (٢٠٠٨_٢٠١٨)

٢- **المصادر الاجنبية:**

A- book

1- Fandl , Maximilian ,، ٢٠١٨"Monetary and Financial Policy in the Euro Area: An Introduction" , Frankfurt am main , Germany.

2- Lessambo, Felix I. ،٢٠١٨," Financial Statements Analysis and Reporting".

3- Wellerdt , Alexande،2015, "Organisation of Banking Regulation" , Hamburg , Germany.

B- Articles and Research

1- Alsharari, Nizar Mohammad and Abousamra, Rasha,2018," Accounting for Bad Debt and Uncollectible Receivables in the Higher Education: Evidence from UAE".

2- Asfaw, Arega Seyoum & Bogale, Hanna Nigussie and Teame, Tadele Tesfay ,2016, "Factors Affecting Non-Performing Loans: Case Study on Development Bank of Ethiopia Central Region" , Economics International journal of scientific and research publications.

3- Bank for International Settlements,2015," Basel Committee on Banking Supervision Report on the impact and accountability of banking supervision".

4- Barth, James R. and Gan, Jie and Nolle, Daniel E.,2011," Global Banking Regulation & Supervision: What Are the Issues and What Are the Practices?".

5- Bauerfeind, Tobias & Di Prima, Pascal,2019," Banking Supervision at a Crossroads – RegTech as the Regulators' Toolbox".

6- Boudriga, Abdelkader & Taktak, Neila Boulila and Jellouli, Sana ,2010, "Bank Specific, Business and Institutional Environment Determinants of Banks Nonperforming Loans: Evidence from MENA Countries" , The Economic Research Forum.

7- cucinelli, Doriana ,2015, "The Impact of Non-performing Loans on Bank Lending Behavior: Evidence from the Italian Banking Sector" , Eurasian Journal of Business and Economics, 8(16), 59-71.

8- Davis, E Philip and Obasi, Ugochi,2009," The Effectiveness of Banking Supervision", No. 09-27 .

9- European Central Bank,2014," Guide to banking supervision".

10- Forgione, Antonio Fabio and Migliardo, Carlo ,2018, "Forecasting distress in cooperative banks: The role of asset quality" , International Journal of Forecasting , Volume 34, Issue 4, , Pages 678-695 .

11- Fredriksson, Olle and Frykström, Niklas , "Bad loans" and their effects on banks and financial stability" , 2019.

12- Hotori , Eiji & wendschlag , Mikael ,2019, "The Formalization of Banking Supervision in Japan and Sweden" , *Social Science Japan Journal*, Volume 22, Issue 2.

13- Nieto, María J. and D. Wall, Larry,2006," Preconditions for a Successful Implementation of Supervisors' Prompt Corrective Action: Is There a Case for a Banking Standard in the European Union?".

14- Samuel, Olawale Luqman,2015," The effect of credit risk on the performance of commercial banks in Nigeria" , African J. Accounting, Auditing and Finance, Vol. 4, No. 1.